

## أكد وجود مكاتب استشارية تقوم بمراقبة الردم بطريقة دورية

## الكعبي: الوزارة لا تقبل بـ «الدفان» إلا بعد دراسات بيئية متكاملة

كتب - أحمد حسن:

ذكر وزير شؤون البلديات والزراعة جمعة الكعبي حول رصد وتقييم التأثيرات المناخية المتداخلة عن تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي اعتمدت في الأساس على الدفان ورمال البحر ودفان السواحل في المملكة حيث قال موقف الوزارة من الدفان للمشاريع على السواحل «إن هذه المشاريع تقع ضمن معطيات المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني لمملكة البحرين».

وأكد أن مشروع المخطط الهيكلي الاستراتيجي قد تم إعداده من قبل مجموعة من بيوت الخبرة الاستشارية ومنها شركات استشارية عالمية متخصصة في مجال الدراسات البيئية والبحرية حيث تم تحديد مواقع المشاريع بناء على نتائج الدراسات البيئية. وأكد الكعبي أن الوزارة تشترط ضمن معايير الترخيص بالدفان تقديم دراسات تأثيرات بيئية متكاملة بالإضافة إلى دراسة تقويم الأثر البيئي ولا يتم الترخيص للمشروع إلا بعد استيفاء الاشتراطات والمعايير البيئية.

وتابع الكعبي «كما يتم الرقابة على أعمال الردم من قبل مكاتب استشارية معتمدة بالإضافة إلى المتابعة الدورية من قبل الإدارات المختصة بالإضافة إلى أخذ عينات من المياه والتربة بصورة مستمرة يتم على إثرها إلزام المالك بمعاملات إعادة تأهيل البيئة البحرية إذا ما تطلب الأمر ذلك.

وأشار الكعبي إلى وجود إدارة مختصة بقياس جودة الهواء في هذه المناطق بصورة مستمرة وتحديد نسب انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري واتخاذ كافة الإجراءات في حال ضبط أي

تجاوز للنسب المسموح بها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة. وأكد الكعبي أن جميع تلك الإجراءات والمعطيات المشار إليها تحد وبصورة كبيرة من أي آثار لعمليات دفان المشاريع المستقبلية على البيئة وبالتالي الاحتباس الحراري والتغير المناخي. وفيما يتعلق بخطة الوزارة لمعالجة ظاهرة تكديس المصانع في بعض مناطق البحرين، فقد أوضح بأن المخطط الهيكلي الاستراتيجي لمملكة البحرين الذي تم اعتماده بناء على المرسوم رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٨ قد حد بصورة واضحة استخدامات الأراضي لمختلف الأنشطة التنموية ومنها الصناعية والسكنية والاستثمارية والمخدمية.

وأكد الكعبي أن الوزارة من خلال المخططات العمرانية التي يتم إعدادها وتنفيذها بالتعاون والتنسيق مع المجالس البلدية والجهات الحكومية المعنية ذات العلاقة تحصر على فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية ضمن هذه المخططات بما يسهم في الارتقاء بالبيئة الحضرية للمناطق.

وقال: «لقد أكدت مملكة البحرين في قمة الأمم المتحدة للمناخ بأن مشاركتها تأتي في ظل تغير ظاهرة المناخ التي تعتبر من أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها العالم والمجتمع الدولي مما تسببه من تأثيرات على التنمية المستدامة باعتبار البيئة أحد أبعادها الثلاثة بجانب البعدين الاجتماعي والاقتصادي، وأن تغير المناخ حقيقة واقعة يشهدها الإنسان على مختلف العصور في معظم مناطق العالم حيث تسبب انبعاثات الغازات الدفيئة مزيد من الاحتباس الحراري والتغير المناخي والذي يؤدي إلى



عواقب تؤثر على كوكب الأرض ويسهم بصورة مباشرة في ارتفاع حرارة الغلاف الجوي والنظام البيئي العالمي وخصائصه مما يهدد الحياة البشرية.

وأكد الكعبي أن وفد مملكة البحرين أكد خلال المؤتمر على ضرورة تصافر الجهود الدولية لتعزيز العمل المشترك لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة عبر تنسيق السياسات والبرامج في إطار

إستراتيجية تنمية شاملة تعزز الجهد الدولي، وترسم ملامح العمل الدولي المشترك لتفعيل بروتوكول كيوتو وتنفيذ ما ورد فيه من التزامات في مجال مكافحة تغير المناخ.

وأشار الكعبي إلى ضرورة العمل من خلال المؤتمر على التوصل إلى رؤية عالمية مشتركة تقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال الالتزام بمبادئ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ وتنفيذ خطة عمل «بالي» والتي من أهم محاورها الرؤية المشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل والتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف من تداعيات المناخ ونقل التكنولوجيا النظيفة وتوفير التمويل المالي لتنفيذ ذلك.

وأوضح الكعبي «فيما يتعلق بالموقف الحكومي من التوقيع على اتفاق دولي يحل محل بروتوكول كيوتو فإن مملكة البحرين قد بينت موقفها خلال المؤتمر وبشكل واضح بالتأكيد أن المملكة تتطلع إلى أهمية التوصل إلى اتفاق دولي على تنفيذ التزامات المرحلة الثانية لبروتوكول كيوتو التي تبدأ بعد العام ٢٠١٢ على أن تكون هذه الالتزامات صريحة وواضحة من الدول المتقدمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة حسب البرنامج المحدد لذلك.

وأضاف الكعبي «كما أكدت مملكة البحرين على ضرورة الالتزام ببروتوكول كيوتو وخطة عمل بالي التنفيذية بكافة ما تضمنه من بنود والالتزامات ومن أهمها التزام الدول الصناعية باعتبارها المصدر الأكبر للغازات الدفيئة المسببة للانبعاثات والاحتباس الحراري وظاهرة تغير المناخ.

## فيما أكد الزباني دور «بابكو» الجاد لحماية البيئة

## بلدي الوسطى و«البيئة» يتفقون

## على متابعة تطوير خليج توبلي



اتفق مجلس بلدية الوسطى مع مدير عام الهيئة العامة لشؤون البيئة عادل الزباني لمتابعة تطوير خليج توبلي. وقد تم الاجتماع مع رئيس المجلس البلدي بالمنطقة الوسطى عبدالرحمن الحسن ونايبه عباس محفوظ وعضو المجلس رضي أمان مع مدير عام الهيئة العامة لشؤون البيئة عادل الزباني. وهدف الاجتماع إلى الاطلاع على آخر التطورات المتعلقة

بمختلف الشؤون البيئية بالمنطقة الوسطى والتعاون المتبادل في تنفيذ القرارات ذات العلاقة بها.

وتناول الاجتماع ما تم إعلانه حديثاً عن اتخاذ الإجراءات العملية للبدء في تطوير محمية القرم بسند وخليج توبلي وساحل ومعبر المعامير كأولوية لدى الهيئة ووزارة البلديات بعد افتتاح دوحة عراد، وذلك تحقيقاً لقرارات وتطلعات مجلس بلدي الوسطى. وتم الوقوف على دور الهيئة العملي بالنسبة لمشكلات تلوث منطقة المعامير، حيث أكد الزباني للمجلس إصرار «حماية البيئة» باستعمال أحدث التقنيات للكشف عن أنواع الملوثات ونسبتها وتحديد مصادرها للتعامل معها وفق الأنظمة. وأشار الزباني إلى التعاون الجاد من شركة (بابكو) لبذل كثير من الجهود لحماية البيئة المحيطة مع استعدادها لعملية تشجير المنطقة بما فيها إنشاء حزام أخضر للحد من التلوث.

وأكد أن أولى الخطوات العمل على وقف الملوثات بالخليج، ومنها مخلفات محطة معالجة مياه الصرف الصحي ومخلفات مصانع غسيل الرمال ونقلها ووقف الدفان. ووقت الإشارة إلى دور البلديات في مراقبة عملية وقف الدفان وأن مصانع الرمال تستعمل تقنية التعامل الداخلي مع مخلفاتها حالياً، وأنه سيبداً حالاً وستباشر الشركة الاستشارية المعلن عنها للقيام بالعمل على تطوير مركز توبلي لمعالجة النسبة الزائدة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة والتي تقارب ١٠٠ ألف لتر مكعب تصل إلى المحطة يومياً، والتأكد من توقف تدفق أي من هذه المياه بالخليج.

وتم الكشف عن أن التصور العام لتطوير الخليج كمنتزه وطني ينتظر البدء في تنفيذه فقط إقرار خط الدفان الموجود حالياً لدى لجنة المرافق بمجلس الوزراء، وأن الدراسات الاستشارية انتهت من إعداد تقاريرها والشركات المنفذة.

وتم التأكيد في اللقاء على أن خليج توبلي يلقي الكثير من الدعم من قبل جلالة الملك وتوجيهاته للمسؤولين بضرورة الإسراع في تحويله إلى منتزه عام باعتباره محمية طبيعية كما جاء في القانون الخاص به. وتضمن المجلس البلدي رئيساً وأعضاء هذا الدعم وهذه التوجهات التي اعتبروها وساماً يقلدون به صدورهم. ولمتابعة سير عملية التطوير تم الاتفاق على تكوين لجنة تنسيقية تضم الهيئة العامة لشؤون البيئة والمجلس البلدي بالوسطى وشركة بابكو والتخطيط العمراني وستبدأ أعمالها من الأسبوع المقبل.

وصرح الحسن بأنه جاءت هذه الزيارة بعد البشارة الطبية للمواطنين عموماً ومواطني الوسطى خصوصاً عند افتتاح دوحة عراد بأن المشروع المقبل في المملكة سيكون خليج توبلي ورأس سند، لما لخليج توبلي من أهمية بيئية وسياحية واحتوائه على كثير من القومات كغناه بشجرة القرم التي تتكاثر عليها الطيور المهاجرة، ولما له أيضاً من مساحة ضخمة جداً باعتباره منطقة حيوية لجذب السياحة، وسيكون من الإنجازات الكبيرة للمجلس والهيئة والمواطنين والوطن. من جانبه، شدّد محفوظ على ضرورة الانتهاء من خط الدفان وحود سواحل الخليج وإعلانه رسمياً حتى تتمكن الجهات الرسمية من تنفيذ برامجها التطويرية ويمكن الأهالي من تعبير ممتلكاتهم التي طالها وقف التعمير المؤقت على مسافة ٥٠ متراً من خط الساحل الحالي لأنهم انتظروا بما فيه الكفاية وأنهم جزء من المصلحة العامة يجب مراعاتها بأسرع ما يمكن، مشمناً في الوقت ذاته موقف مجلس النواب الداعم لتطوير الخليج والخطوات التي أعلنت حديثاً من قبل المسؤولين بهذا الشأن.

## في تصريحات لـ «العهد».. البلديون يؤكدون أهمية رأي المواطن قبل البدء في المشروع

## رؤساء المجالس البلدية مستاءون من الإسكان ويتهمونها بالتجاهل المتعمد



أوضح رئيس لجنة التحقيق في المدينة الشمالية النائب حسن الدوسري أنه سيتم بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية منتصف هذا العام وفقاً للخطة الموجودة لوزارة الإسكان وذلك بعد طرح المناقصة للمقاولين والتي ستأخذ فترة ٣ أشهر تقريباً، وبعدها سيتم النظر في تقييم الأسعار والجودة من قبل المقاولين والتي ستأخذ فترة شهرين. وحول الفترة الزمنية التي سيستغرقها بناء

الوحدات السكنية أشار الدوسري إلى أنه في حالة أعطيت المناقصة لأكثر من مقاول فإنتي أتوقع أن يتم الانتهاء من البناء من المرحلة الأولى في سنة واحدة. وأكد الدوسري «ستكون الوحدات السكنية على هيئة البناء الذكي، ولن يتم الموافقة على هذا البناء إلا بعد أن نعاينه على أرض الواقع عبر بناء نموذج لبيتين أو أكثر ورؤيته على أرض الواقع ومدى جودته. وأضاف «كما أننا لن نقبل أي تقليص للمساحة التي تم الاتفاق عليها، ونحن في صدد انتظار الانتهاء من بناء النموذج لـ «البناء الذكي» وبعدها سيتم التعرف على مدى كفاءة البناء ومساحة الأرض ليتم القبول أو الرفض».

من جانبه أوضح رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة النائب جواد فيروز بقوله: «من حيث

المبدأ تلمسنا إمكانية تحقيق كل هذه الأمور بشرط التقيد بالموصفات المحددة من قبل الشركة المصنعة للبيوت الذكية». وأشار فيروز إلى أنه تم طرح إمكانية الترميم والإضافات سواء من خلال طابق إضافي وكان الجواب أنه بالإمكان حيث إن الأساسات تتحمل ٤ إلى ٥ طوابق مع الإشارة إلى أن الأساسات مبنية على البناء التقليدي.

وأضاف «أغلب النواب تمنوا أن تكون مساحة الأرض والغرف أكبر، بحيث تكون مساحة البناء لا تقل عن ٢٣٠ متراً مربعاً بينما المساحة الإجمالية للأرض كما أكد مسؤول وزارة الإسكان تتراوح بين ١٧٠-٢٤٠ متراً مربعاً».

القرار، ولأسف إذا رفض المواطن مشروع البيوت الذكية فإن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في هذا المضمار فكيف الرجوع عنه بعد ذلك ولابد أن تتوقف قليلاً وتتأمل في مصير هذا المشروع. وأكد البوري أنه أوضح للوزير أنه في حال رفض المواطن لفكرة البناء الذكي فماذا ستكون ردة فعلكم، إلا أنه يبدو أن الوزارة ماضية في هذا المشروع لتجعل المواطن أمام الأمر الواقع. ورأى البوري أن المسكن ليس بالشئ الاستهلاكي الذي سيستهلكه المواطن لفترة ثم يرميه، بل المنزل هو منزل العمر والأحلام ولذا قبل التفكير في أي مشروع من هذا النوع أن تكون هناك خطوات سليمة بدلاً من أن يكون هناك تخطئ. وختم البوري بقوله: «إذا كانت المجالس البلدية مغيبة فأين سيكون موقع المواطن؟ المجلس البلدية منتخبة وهي مثله للناس ونحن نؤكد أن المجلس البلدية ليست المسئولة أمام أي قرار يتخذه المسؤولون في وزارة الإسكان لأننا في الأساس مهتمنا من قبلهم ولا يدعوننا لمصنع القرار بل فعلوا كل شيء بطريقةهم. إذا كانت المجالس البلدية مغيبة فكيف للمواطن، زيارة على المشروع غير موجود ولا بد معالجته من أعلى المستويات والوزارة تأخذ منحى جديداً ولابد من الاستماع للمواطن».

## ميلاد: كان الأفضل دعوة الإسكان للمجالس البلدية

من جانبه ذكر رئيس مجلس بلدي المنامة أن المجالس البلدية ستجتمع هذا الأسبوع لبحث تداعيات موضوع البيوت الذكية بالخصوص وأن وزارة الإسكان قامت بتهميش البلديين ولم تعرهم أي اهتمام. وقال: «كان مفضل من الوزارة أن تقدم الدعوات للمجالس البلدية لأنهم الأقدر والأحق في ذلك والذي يعتبر من صميم عملهم البلدي». وأكد ميلاد أن المجالس البلدية ستقوم بمعاينة البيوت الذكية بعد زيارات ميدانية ووضع تقرير مفصل عن تلك البيوت وما يثار حول تلك البيوت من إيجابيات وسلبيات.

## الدوسري: وحدات الشمالية ستكون وفقاً لبناء الذكي

وقال رئيس مجلس بلدي المنامة أن الإسكان لا يتخذ من المواطنين في ظل التحول الديمقراطي الذي شهدته مملكة البحرين في ظل المشروع الإصلاحي، ومن أبسط تلك الأمور إشراك المواطن في صنع

سكنية وهو غير محتاج على حساب الفقراء والمحتاجين؟».

وتابع «من المظاهر الأخرى، قيام بعض مستلمي الوحدات بإعادة صباغتها بألوان متناقضة، أو تغيير واجهاتها، أو فتح فتحات جديدة تسبب ضرراً على الجيران، أو زراعة الأشجار قرب الحواظ مما يسد رؤية سواق السيارات، وغيرها من المخالفات التي لا تمتلك المجالس سلطة الرقابة عليها ولا تبدي لها وزارة الإسكان أدنى اهتمام»، وفق ما قال.

## البوري: إذا كانت المجالس البلدية مهمشة فكيف يكون المواطن؟

من جانبه أوضح رئيس مجلس بلدي الشمالية يوسف البوري أن وزارة الإسكان لم توجه للبلديين أية دعوة لحضور تدشين مشروع البيوت الذكية وقال «لدينا مبدأ، الذي لا يقدرنا فنحن لا نقدره». واستغرب البوري بقوله «كيف يتم معاملة المجالس البلدية بهذه الطريقة وهي مجالس منتخبة مع علم وزارة الإسكان بالدور الذي تلعبه المجالس البلدية بالخصوص في المشاريع الإسكانية؟ وذكر البوري المادة ١٩ والتي أكدت على دور المجالس البلدية في إقرار المشاريع والذي أكده النظام الأساس للمجالس البلدية مشيراً إلى أنها ليست المرة الأولى التي تهمش المجالس البلدية وإذا رأت الوزارة عدم إشراك البلديين فإن ذلك لن ينتقص من دورنا، حيث إن دورنا موجود وملسوم مع الصلاحيات المحدودة إلا أن المجالس البلدية أثبتت وجودها بما توفر لديها من إمكانيات».

وأوضح البوري أنه قام بدعوة ممثلي وزارة الإسكان لحضور لقاء مفتوح في الشمالية إلا أنها تغيبت عن الحضور دون تقديم أي عذر مستأناً: «من الذي سيسكن في تلك البيوت؟ المواطن أم المسؤولون؟ مرتبياً أنه وقبل اتخاذ أي خطوات لابد من أن يكون المواطن بالدرجة الأولى أمام أعين المسؤولين قبل كل شيء وقيل أن يتخطوا كما في البناء العمودي والذي رفضه المواطنون. ورأى البوري أن المواطن لا يوجد له صوت في ظل التحول الديمقراطي الذي شهدته مملكة البحرين في ظل المشروع الإصلاحي، ومن أبسط تلك الأمور إشراك المواطن في صنع

أوضح عدد من رؤساء المجالس البلدية في تصريحات لـ «العهد» استياءهم الشديد من وزارة الإسكان فيما اعتبروه تهميشاً وتجاهلاً من قبل الوزارة للمجالس البلدية والذي يعتبر من صميم عملها البلدي المشاريع الإسكانية. وأكدوا خلال تصريحاتهم بأن وزارة الإسكان ليست المرة الأولى التي تتعامل بها مع المجالس البلدية بهذه الطريقة، وأن هذا الأمر خطير وبدأ يتفاقم، فيما أكد آخرون أن المجالس البلدية في صدد الاجتماع هذا الأسبوع للتحقق حول موضوع البناء الذكي ليقوموا بزيارات ميدانية وجمع التفاصيل في تقرير مفصل يشرح إيجابيات وسلبيات ما أثير حول تلك البيوت. وطالب البلديون عدم الاستعجال في البدء بمشروع البيوت الذكية، ولابد من أن يكون المواطن أمام أعين المسؤولين لأنهم هم من سيسكنون في تلك البيوت وليس المسئولين.

## حمادة: الإسكان تعتمد تهميش المجالس البلدية

أوضح رئيس مجلس بلدي المحرق في تصريح لـ «العهد» حول رأيه في البناء الذكي والتي وزارة الإسكان في صدد تنفيذه بعد عرض نموذجين لوحدتين في مدينة حمد حيث قال: «وزارة الإسكان لم تعط المجالس البلدية أي دور ونحن مستاءون جداً من طريقة التعامل مع المجالس البلدية من قبل وزارة الإسكان».

وقال: «الوزير لم يستدع أي من المجالس البلدية عند تدشين المشروع، وقام بدعوة النواب وكان الوزير يخاف أو يريد من النواب التصويت في حين تجاهل جميع البلديين والذي من صميم عملهم البلدي والذي أكد عليه النظام الأساس الاطلاع على المشاريع الإسكانية». ورأى حمادة أن وزارة الإسكان «تتعمد تهميش المجالس البلدية بعدم دعوتها لحضور العرض الرسمي لمشروع البيوت الذكية»، مشيراً إلى أن «المشروعات السكنية يجب أن تكون تحت إشراف المجالس البلدية على الأقل من باب المعرفة والرقابة ولتحقيق التواصل مع الجمهور». وتابع «الوزارة دشنت مشروع البيوت الذكية من دون دعوة أي من المجالس البلدية، بينما وجهت الدعوة للنواب، وهو ما يرجع إلى خوف الوزارة من قيام النواب بمسألة الوزير، فيما لا تمتلك المجالس البلدية بعد آلية الاستجواب مع أنها هي الأخرى أن تدعى». ولفت حمادة إلى أن «الكثير من المواطنين يتصلون بأعضاء المجالس لمعرفة خصائص البيوت الذكية ولكن الأعضاء لم يحصلوا على التفاصيل الكافية وبالتالي لا يتمكنون من إعطاء الصورة الواقعية». وقال حمادة: «يكفيكم أن تأتوا مثلاً إلى مشروع إسكان النسيبة، فهناك صاحب منزل هدمه بالكامل وبنى مكانه شققاً وأخذ يؤجرها، فأين وزارة الإسكان منه؟ وكيف سلمته وحدة